السكري والصبيح (٢)

اظهرت دراسة جدية ان عدد المصابين بمرض السكري في الكويت يتجاوز ١٢ في المائة من عدد السكان، اي اكثر من ثمانين الف مصاب بين الكويتيين فقط!!، وهذا رقم عال ومخيف جدا مقارنة بالنسب المعروفة في الدول الأوروبية والتي تتراوح من ٢ إلى ٦ في المائة فقط، كما تبلغ هذه النسبة ٧ في المائة في الولايات المتحدة، علما بأن نسب دول الخليج الأخرى لا تقل كثيرا عن الكويت!!

ومن الأمور الملفتة للنظر زيادة نسبة الاصابة بمرض السكر بين اصحاب الأوزان العالية ٨٠ في المائة، كما تتسبب العوامل الوراثية بأكثر من ٤٦ في المائة من الحالات الجديدة.

من المؤسف حقا عدم توفر بيانات حكومية دقيقة عن نسبة المصابين بمرض السكري، حيث تتوزع هؤلاء عيادات حكومية وخاصة متفرقة. كما لا توجد احصاءات دقيقة، أو حتى قريبة من الدقة عن الاصابات الجانبية الخطيرة التي تسبب بها هذا المرض لضحاياه.

توجد في مستشفى الاميري عيادة قد تأسست قبل ٤ سنوات فقط، وبالرغم من ذلك فقد انخفضت ، خلال هذه الفترة القصيرة، عمليات الاضطرار إلى قطع الاطراف في العشر السنوات الاخيرة بنسبة ٣٥ في المائة!!

من الظواهر المؤسفة ان توفير الرعاية الصحية الضرورية لمرضى السكر تم عن طريق مراكز طبية تقع في بعض المناطق السكنية حيث تدار الامور فيها بواسطة مجموعة من الأطباء ليس لدى غالبيتهم اي نوع من التخصص في معالجة هذا المرض، كما ان مستوى العناية والرعاية التي تقوم هذه المراكز بتوفيرها لا تقترب من المستوى الادنى المطلوب من قبل منظمة الصحة الدولية !! وما يجعل الأمور اكثر سوءا افتقار تلك المراكز للخدمات الأخرى كتوفير الممرضات المتخصصات في علاج مرضى السكر وخبراء الاغذية ومعالجي امراض القدم.

لهذا من الضروري جدا وجود جهة أو هيئة أو جمعية تعمل بشكل قانوني وتتمتع بدعم حكومي وشعبي لكي تقوم بعملية التوعية والتعليم المبكرين بمضار هذا المرض وتوفير كامل الدعم المعلوماتي للسكان والحكومة وتسهيل عملية رفع مستوى المراكز الطبية وجمع التبرعات لبناء عيادات خاصة وتزويدها بالاجهزة المتخصصة وتوزيع المنشورات على المدارس ومراكز رعاية الأسرة وهي مجموعة من الأمور الوقائية التي اذا ما تم اداؤها بطريقة ، ولو شبه جيدة، فان من الممكن توفير ملايين الدنانير على ميزانية الصحة التي تتعرض في هذه الايام إلى مختلف انواع الضغوط ومن كل جهة.

لقد ولى، ربما إلى الابد، ذلك الزمن الذي كان بإمكان الحكومة فعل كل شيء فيه ولكل فرد وفي كل الأوقات، وجاء دور المؤسسات الأهلية والشعبية والتي لا يمكن ان تقوم بعمل جيد ومنظم وفعال بغير توفر اطار قانوني محكم تعمل من خلاله.

نتساءل مرة اخرى: هل سيتدخل السيد وزير الصحة لعمل شيء ما بهذا الخصوص؟.

○○○

● **آخر كلام الناس :**

الديموقراطية ضمان أساسي لحماية المال العام.

أحمد الصراف